الأصل: إنجليزي

United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

Organización
de las Naciones Unidas
para la Educación,
la Ciencia y la Cultura

Организация
Объединенных Наций по
вопросам образования,
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

联合国教育、
科学及文化组织

اجتماع الخبراء الدولي بشأن تراث ليبيا الثقافي

الجمعة 21 تشرين الأول/أكتوبر 2011

مقر اليونسكو، باريس

التوصيات

إن الخبراء الذين شاركوا، بصفتهم المهنية، في الاجتماع الاستشاري الذي عقد في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2011 في مقر اليونسكو بباريس، بدعوة من المديرة العامة لليونسكو، السيدة إيرينا بوكوفا، والذين تعهدوا بإعلام المؤسسات التي ينتمون إليها والشبكة العلمية بما سيُفضي إليه الاجتماع من نتائج، اتفقوا على التوصيات التالية:

فإنهم،

إذ يُعربون عن قلقهم إزاء ما يتسم به تراث ليبيا الثقافي من هشاشة شديدة وما يهدده من أخطار عقب الصراع وأثناء الفترة الانتقالية، ومن أهم تلك الأخطار عمليات نهب الممتلكات الثقافية وعمليات الهدم والبناء غير القانونية في أماكن تراثية،

وقد أقروا بالدور الذي تضطلع به اليونسكو بوصفها وكالة الأمم المتحدة التي تشمل مهامها حماية التراث الثقافي، وإذ يشددون على ضرورة القيام بتنسيق دولي فوري،

يوصون بأن تصبح اليونسكو جزءاً من شبكة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً في ليبيا وأن يُسند إليها، في هذا الصدد، دور تقديم الدعم إلى السلطات الليبية من أجل إعداد استراتيجية وخطة عمل لحالة الطوارئ التي يمر بها تراث ليبيا الثقافي، مع التركيز على تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المعنية؛

ويدعون المديرة العامة لليونسكو إلى إنشاء لجنة استشارية علمية دولية معنية بتراث ليبيا الثقافي، تتمثل مهامها في تقديم الدعم إلى السلطات الليبية لتنفيذ برامجها الخاصة بالإنعاش، مع إتاحة مشاركة المؤسسات ذات الخبرة السابقة في هذا المجال وفي مجال صون التراث.

أولاً – العناصر اللازمة لوضع استراتيجية

اتفق الخبراء على أنه ينبغي للاستراتيجية الرامية إلى مساعدة السلطات الليبية في ضمان صون تراثها الثقافي وإدارته، أن تقوم على أولويتين فوريتين:

(1) ضمان أمن المواقع التراثية والمناطق التاريخية والمؤسسات الثقافية في أسرع وقت ممكن من خلال وضع تدابير ملائمة للمراقبة؛

(2) تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي الليبي المعني بحماية التراث وإدارته.

وبالموازاة مع المساعي الرامية إلى تحقيق هذين الهدفين البالغي الأهمية، اقترح الخبراء استهلال بعض المبادرات العملية الرائدة، في أبكر مرحلة ممكنة، لترميم الممتلكات أو المؤسسات التراثية سعياً إلى إبراز أهداف الاستراتيجية وإلى تعزيز وعي الجمهور الوطني والمحلي وزيادة ما يقدمه من دعم. وفضلاً عن ذلك، اتفق الخبراء، من منظور طويل الأجل، على أهمية ضمان أن تولي سياسات ليبيا في المستقبل ما يلزم من مراعاة لمسألة إدراج البعدين الاجتماعي والاقتصادي في البرامج الخاصة بالتراث بغية ضمان استدامتها.

ولبلوغ هذه الأهداف التي تعد أساسية لصون التراث الثقافي للبلد على المدى الطويل، أوصى الخبراء بتنفيذ جملة مبادرات تتمثل في المساعدة التقنية وتنمية القدرات والتوعية، بالتعاون الوثيق مع مصلحة الآثار الليبية، ومع مكتب إدارة المدن التاريخية المتفرع منها والمؤسسات الليبية المعنية الأخرى.

ويرد أدناه عرض هذه التدابير، وفقا لدرجة أولوية كل منها من حيث الاستعجال.

ثانيا – التدابير الفورية والقصيرة الأجل

(أ) <u>التدابير الأمنية</u>

<u>يوصي الخبراء</u> بأن تتخذ السلطات الليبية التدابير الفورية التالية لضمان حماية التراث الثقافي الليبي والمتاحف والمكتبات والمحفوظات ومرافق التخزين والآثار القائمة والمواقع الرئيسية، ولا سيما مواقع التراث العالمي:

- إنفاذ اللوائح الخاصة بالمواقع الأثرية والأماكن التاريخية والمناظر الطبيعة بغية ضمان صونها والحؤول دون تدهور ميزات هذه المواقع وقيمها؛
- إنشاء مناطق واقية مؤقتة تحيط بالمواقع والأماكن التاريخية حيث ينبغي أن يكون تشييد المباني محظوراً، ومنع أنشطة الهدم والبناء غير القانونية على نطاق أوسع (أي في المواقع الأثرية والمدن التاريخية) من خلال تعزيز قدرات السلطات المحلية فيما يخص عمليات مراقبة الإنفاذ؛
- استحداث شرطة تُعنى بالتراث الثقافي وتحظى بتدريب خاص وبوسائل عملية تتيح لها ضمان فعالية منع التنقيب غير القانوني والنهب والسرقة والتصدير غير القانوني للممتلكات الثقافية؛
- تحديث الفهارس وقوائم الجرد الوطنية الخاصة بالقطع الثقافية (استناداً إلى قوائم الجرد المقارنة) وفقاً للمعايير الدولية؛
- جمع المعلومات بشأن القطع الثقافية المفقودة من الفهارس والمحفوظات وقوائم الجرد وتعميمها على المؤسسات المعنية (الإنتربول وغيرها) ودُور المزادات لوقف تداولها غير القانوني وتيسير استرجاعها.

(ب) بعثة لتقصي الحقائق

يوصي الخبراء اليونسكو بإيفاد لجنة رفيعة المستوى لتقصي الحقائق في أقرب وقت ممكن، كخطوة أولى لإعداد خطة عمل. وستضم اللجنة كلا من اليونسكو (UNESCO) والمركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها (ICCROM) والمجلس الدولي للآثار والمواقع (ICOMOS) والمجلس الدولي للمتاحف (ICOM) ومجلس المحفوظات الدولي والاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات (ICA-IFLA) والبنك الدولي، وستعنى بمعالجة المسائل المرتبطة بالمواقع والمباني التاريخية والمتاحف والتراث الثقافي غير المادي ومخازن القطع الفنية والمحفوظات والمؤسسات الثقافية والمسائل الاجتماعية والاقتصادية. ويعتمد تنظيم هذه البعثة على الاستعانة بثروة المعارف والمعلومات المستوفاة التي قدمتها مصلحة الآثار الليبية والمؤسسات الدولية. وترمي البعثة إلى تحقيق ما يلي:

- دعوة السلطات الليبية، على أعلى مستوى ممكن، إلى ضمان إيلاء الأهمية لمسألة تخصيص مكان مناسب للثقافة والتراث في الدستور المقبل وإدراجهما في قائمة الأولويات الفورية في سياق عملية إنعاش البلد، بدءاً بتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المعنية وتحديد المخصصات اللازمة في الميزانية؛

- تقييم حالة التراث الثقافي المنقول وغير المنقول الراهنة وتوثيقها، وتحديد الاحتياجات والفرص ذات الأولوية فيما يخص المتاحف والمكتبات والمحفوظات والمواقع الأثرية والمباني والمعالم التاريخية؛

- تقييم نطاق عمليات التنقيب غير المشروعة والمخاطر الأخرى التي قد تعرّض المواقع الأثرية للخطر وتؤدي إلى الاتجار بالآثار؛

- تقدير وتقييم الأطر المؤسسية والاحتياجات الراهنة للموظفين العاملين في هذا المجال ومستلزمات تدريبهم؛

- تحديد الأولويات وحالات الطوارئ المستهدفة، وذلك بالتعاون مع الموظفين المهنيين الوطنيين، والتحضير والتخطيط لإدارة مجموعات التحف والآثار والمواقع وصونها.

(جـ) خطة العمل الأولية

- توعية الجمهور بأهمية حماية التراث الثقافي، ولا سيما بواسطة وسائل الإعلام والتلفاز وحملات التثقيف؛

- تحديد عمليات التدريب الخاصة بحالات الطوارئ وإجراؤها على مستويي المسؤولين والتقنيين في أهم مجالات احتياج مصلحة الآثار؛

- تحديد وتنفيذ مشروع ترميم رائد في أقرب وقت ممكن، ويُستحسن أن يكون المشروع في متحف، على أن يجري ذلك بالتوأمة مع متاحف دولية أخرى قد تكون من المنطقة، بحيث توفر هذه المتاحف التمويل والخبرة التقنية؛

- مواصلة تحديث قوائم الحصر للممتلكات الثقافية،المنقولة وغير المنقولة، على نطاق أوسع؛
- ينبغي دعوة البعثات الأجنبية الأثرية والعلمية إلى العودة إلى ليبيا في أقرب وقت ممكن، ولكن بصورة منسقة تنسيقاً جيداً. إذ لا ينبغي لها استئناف عمليات التنقيب عن الآثار والمبادرات البحثية، بل التركيز على مساعدة الأطراف المناظرة الليبية في ضمان أمن المواقع، وإجراء تقييم لظروف المواقع، وإعداد قوائم جرد وتوثيق بالخرائط. وبوجه عام، ينبغي للبعثات توفير فرص تدريب محدد الهدف للإسهام في تعزيز قدرات السلطات الليبية في مجال الإدارة.

ثالثاً – التدابير المتوسطة الأجل

يوصي الخبراء باتخاذ التدابير التالية (من بين تدابير أخرى عديدة ستُحدد بوجه خاص خلال بعثة تقصي الحقائق):

- إعداد أنشطة التدريب وتنمية القدرات وتنفيذها على جميع المستويات؛
- إعداد خطط إدارة مواقع التراث العالمي، ابتداء من موقع شحات (قورينا) بوصفه مشروعاً رائداً للتدريب ولإعداد أدوات يُعاد استخدامها في مواقع أخرى؛
- تقييم الموارد المالية المتاحة وإعداد استراتيجية لحشد الأموال؛
- إعداد حملات توعية على مختلف المستويات (أي المجتمع المدني، والشباب والنساء، وشبكات الإعلام الجديدة، والمجتمعات المحلية التي تسكن قرب المواقع،إلخ)

(أ) الإطار القانوني والمؤسسي

يوصي الخبراء بتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي المرتبط بحماية التراث الثقافي وإدارته باتخاذ التدابير التالية:

- تقييم الأدوات القانونية المرتبطة بحماية التراث الثقافي على ضوء عملية الإصلاح الدستوري، وتحديد الفجوات، ولا سيما بحث توسيع التركيز الحالي المقتصر على التحف والآثار بحيث يشمل فئات المواقع الأخرى، بما في ذلك المدن التاريخية والمستوطنات البشرية التقليدية والمناظر الطبيعة؛
- الإبقاء على التشريعات الليبية الحالية الخاصة بحماية التراث الثقافي وتعزيزها وتنفيذها تنفيذاً فعالاً سعياً إلى تحسين صون المواقع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات المنقولة من المتاحف، والمكتبات، والمحفوظات، ومجموعات التحف، والمواقع الأثرية و المباني التاريخية أو التقليدية؛
- تعزيز المؤسسات القائمة المسؤولة عن التراث الثقافي في كل المجالات، ومصلحة الآثار الليبية على وجه الخصوص، ولا سيما بواسطة برامج التدريب وتنمية القدرات على جميع مستويات الإدارة، في ليبيا وفي الخارج.

(ب) آلية التنسيق

يوصي الخبراء بوضع آليات التنسيق في أقرب وقت ممكن، سعياً إلى تحقيق ما يلي بوجه خاص:

- إنشاء لجنة استشارية علمية تعمل تحت رعاية اليونسكو، تُكلف بإسداء المشورة بشأن تنفيذ خطة العمل (ويكون وضعها القانوني مرناً، أي مختلفاً عن وضع لجان التنسيق الدولية القائمة)؛
- إنشاء صفحة ويب مكرسة لهذه المسألة بغية توطيد شبكة الشركاء التي ستكون أداة للتبادل بين جميع الأطراف المعنية، وستيسر تنسيق الجهود وتفادي ازدواجيتها؛
- عقد مؤتمر دولي، يستحسن أن يكون في ليبيا، من أجل ترميم تراث ليبيا الثقافي وتقديم خطة العمل وإقامة الشراكات وحشد الأموال.